علم اصول الفقه

٢٠-١١-٨٩ التعارض المستقر من زاوية الاخبار الخاصة

١٣

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

(نمودار شماره ۷)

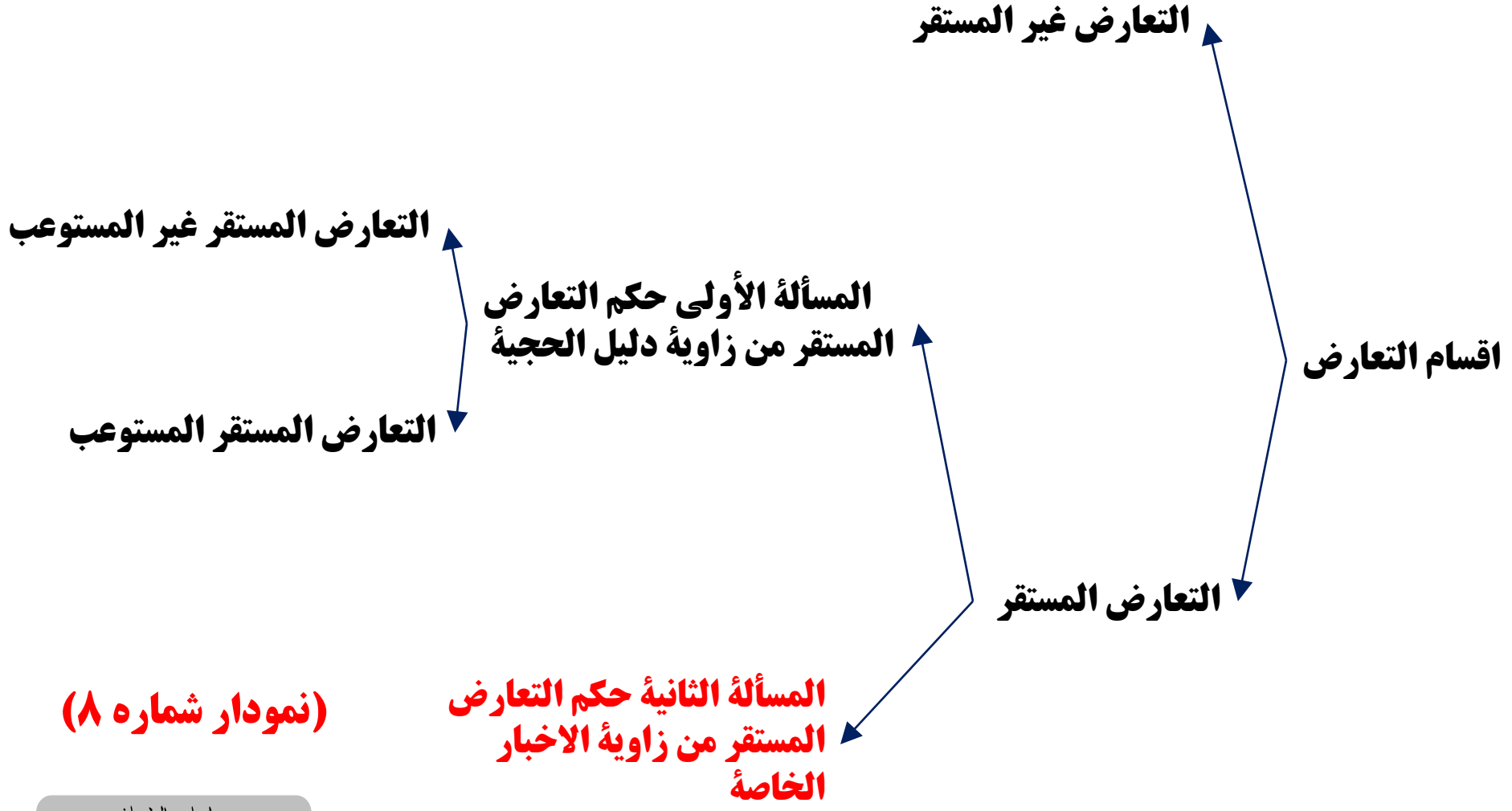

(نمودار شماره ۸)

(نمودار شماره ۸)

۱ – أخبار الطرح

المسألة الثانية حكم التعارض المستقر من زاوية الاخبار الخاصة

۲ – أخبار العلاج

أ – أخبار التخيير

ب – أخبار الترجيح

ح – أخبار التوقف و الإرجاء

أخبارُ الترجيح

- و أما الأخبار الدالة على المرجحات و تقديم أحد الخبرين المتعارضين على أساسها فهى عديدة و مختلفة، و تنسيقاً للبحث عنها نصفها إلى أربعة أصناف.
- ١ – ما يدل على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة.
- ٢ – ما يدل على الترجيح بالشهرة.
- ٣ – ما يدل على الترجيح بالأحدثية.
- ۴ – ما يدل على الترجيح بصفات الراوى.

أخبارُ الترجيح

- ١ – الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة
- و الأخبار الدالة على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة كثيـرة، إلاّ أن أهمها و أصحها ما رواه قطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندى فى رسالته التى ألفها فى أحوال أحاديث أصحابنا

بحوث فى علم الأصول، ج ٧، صفحه ٣٤٩

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سَعِيدُ بْنُ هِبَةِ اللَّهِ الرَّاوَنْدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلَّفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ ع **إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ- فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ- فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ- فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُوهُ وَ مَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوه**

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- و الكلام حول هذه الرواية يقع
- تارة: فى سندها،
- و أخرى: فى مفادها،
- و ثالثة: فى علاقتها بسائر الروايات.

أخبارُ الترجيح

- أما البحث عن سندها، فربما يناقش فيه من وجوه.
- الأول – استبعاد وجود كتاب لقطب الدين الراوندى فى أحوال الرّجال

أخبارُ الترجيح

- و هذه المناقشة يدفعها أننا لو فرضنا تمامية طريق لصاحب الوسائل إلى أحد تلامذة الراوندى قد نقل هذه الرسالة عن أستاذه فمجرد سكوت ابن شهرآشوب أو منتجب الدين عن ذكرها فى ترجمة الراوندى لا يكفى لإسقاط طريق صاحب الوسائل عن الاعتبار، إذ لعل هذا الكتاب وصل إلى تلميذ ثالث لم يكن زميلاً لهما و لا معاصراً فى تلمذته على الشيخ،

أخبارُ الترجيح

- الثانی – التشکیک فی وجود طریق لصاحب الوسائل إلی هذه الرسالة، لأنه لم یذکر طریقه إلیها فی کتاب الوسائل فإن غایة ما نجده فیه ما یذکره فی فوائده الخاتمة من الطریق المعتمد لدیه إلی کتاب قصص الأنبیاء و کتاب الخرائج و الجرائح للراوندی، و لم یذکر طریقاً یعتمده فی نقل هذه الرسالة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۱

أخبارُ الترجيح

- و هذه المناقشة غير تامة أيضا. لأنه يمكن إثبات طريق لصاحب الوسائل إلى هذا الكتاب بضم كلامين له:
- أحدهما إلى الآخر، فقد ذكر فى فوائده الخاتمة «نروى كتاب الخرائج و الجرائح و كتاب قصص الأنبياء لسعيد بن هبة اللّه الراوندى بالإسناد السابق عن العلامة عن والده عن الشيخ مهذب الدين الحسين بن ردّه عن القاضى أحمد بن على بن عبد الجبار الطوسى عن سعيد ابن هبة اللّه الراوندى»

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۱

أخبارُ الترجيح

- ثم يقول «و نروى باقى الكتب بالطرق السابقة» فإنّا نستظهر من مجموع هذين الكلامين أنه ينقل سائر الكتب التى ذكرها فى متن الوسائل و التى لم يصرح بها فى المشيخة عن مؤلفها بالإسناد المذكور أيضا.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۱-۳۵۲

أخبارُ الترجيح

- الثالث – أن هذه الرسالة لو كان ينقلها صاحب الوسائل عن العلامة بالطريق المتقدم فكيف لا نجد له عيناً و لا أثر فی کلمات العلامة و مشایخه فإن من یراجع کتاب التهذیب الّذی ألّفه العلامة فی علم الأصول أو کتاب المعتبر للمحقق أو المراجع الأخری لمشایخنا المتقدمین لا یری أنهم استدلوا بهذه الروایة علی الترجیح أصلاً، مما یوجب الوثوق بأن هذه الرسالة لم یکن یطلع علیها العلامة أو المحقق وقتئذٍ.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۲

أخبارُ الترجيح

- و فيه: أن عدم استدلال العلامة أو المحقق فى كتبهم الأصولية بهذه الرواية لا يدل على عدم وجود الرسالة بأيديهم، لأنهما لم يذكرا أكثر روايات الباب.

أخبارُ الترجيح

- الرابع – إن محمداً و علياً ابنى علي بن عبد الصمد – الواقعان فى السند – قد يقال أنهما ليسا محمداً و علياً ابنى على بن عبد الصمد و إنما هما محمد و على ابنى عبد الصمد لأنهما شخصان معروفان و من مشايخ ابن شهرآشوب و أساتذته الذين يروى عنهم و قد وقعا فى طرق صاحب الوسائل كثيراً،

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۳

على بن عبد الصمد الأول العالم الجليل الفقيه الّذى كان فى طبقة الشيخ الطوسى و المرتضى و يروى عن الصدوق بواسطة واحدة
محمد يروى عنهما الراوندى هذه الرواية و كانا من مشايخه
على يروى عنهما الراوندى هذه الرواية و كانا من مشايخه
حسين
عبد الصمد ؟
عبد الصمد؟
محمد اللذان من مشايخ ابن شهرآشوب
على اللذان من مشايخ ابن شهرآشوب
على
مخم
د

أخبارُ الترجيح

- الخامس – أبو البركات على بن الحسين العلوى الخوزى الّذى يروى عنه الراوندى لا يوجد دليل على توثيقه عدا شهادة صاحب الوسائل – قده – بوثاقته و هى لا تفيد فى التوثيق، لأنها لا يحتمل فيها أن تكون عن حسٍ مع هذا البعد الزمنى الممتد بينهما و هو قرابة سبعمائة عام فلو فرضٍ وجود احتمال الحسيّة لشهادات الشيخ الطوسى – قده – فى حق الرّواة غير المعاصرين له – و لذلک يؤخذ بها – فذلک من جهة عدمٍ وجود هذا المقدار من البعد بينه و بين أبعد راوٍ يفرض من أولئک الرّواة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۵-۳۵۶

أخبارُ الترجيح

- و فيه: أن المقياس فى نشوء احتمال الاستناد إلى الحس فى مقابل الحدس و الاجتهاد ليس هو طول الزمان و قصره فحسب، و إنما تتحكم فيه أيضا ملابسات ذلک الفاصل الزمنى و ظروفه، فقد يكون الفاصل قصيراً و لكنه قد مضى بنحو لا يوفر للباحث ما يحتاجه من المدارک الواضحة التى تستوجب حسية شهادته بالتوثيق أو الجرح، و قد تطول الفاصل الزمنى دون أن يضر بما تطلبه حسية الشهادة من مدارک و مستندات،

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۶

أخبارُ الترجيح

- و على هذا الأساس، لو لاحظنا السنين التى تفصل بين الشيخ الطوسى – قده – و بين الرّواة الذين شهد بوثاقتهم و التى هى أقصر بكثير من الفاصل الزمني بين صاحب الوسائل – قده – و العلماء الذين يشهد بوثاقتهم – كأبى البركات مثلاً – نرى فارقاً كيفياً كبيراً بين الزمانين يميز الفاصل الزمنى بين صاحب الوسائل و أبى البركات من ناحية إمكانية الحصول فيه على مدارک حسية للشهادة بوثاقته.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۶

أخبارُ الترجيح

- و ذلک الفارق الکیفی یتمثل فی توفر الضبط فی النقل و شدة الاهتمام بمدارک التوثیق و الجرح و التعدیل و شیوع کتب الرّجال و الإجازات و الإسناد التی هی منفذ اطلاع الباحث علی معرفة أحوال الرّجال عادة و عدم توفر مثل هذه المدارک و إمکانات البحث و الاطلاع فی الفترة الزمنیة بین الشیخ الطوسی و أصحاب الأئمة حتی أنه لم ینقل فهرست لأحد من الأصحاب فی هذه الفترة غیر البرقی – قده –.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۶

أخبارُ الترجيح

- و مما يعزز وثاقة أبى البركات أيضا ما جاء فى كتاب رياض العلماء فى ترجمة شخص من العلماء اسمه على بن أبى طالب بن محمد بن أبى طالب التميمى و هو على ما يظهر من ترجمته متأخر عن ابن شهرآشوب و يعبر عنه بأنه فاضل عالم محدث فقيه قال - أى فى كتاب رياض العلماء - «أنه فى عدد من نسخ عيون أخبار الرضا للصدوق - قده - يوجد فيه إسناد لهذا الكتاب يرجع إلى على بن أبى طالب بن محمد بن أبى طالب و هو يرويه عن الإمام الفقيه فلان... ثم يتسلسل فى ذكر علمائنا - رضوان اللّه عليهم - واحداً بعد آخر إلى أن يصل إلى الواسطة قبل الصدوق، فيقول: قال حدثنا **الإمام الزاهد أبو البركات الخوزى** عن الصدوق».

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۶-۳۵۷

أخبارُ الترجيح

- فإن هذا الكلام و أمثاله كما يؤيد وثاقة أبو البركات حيث يعبر عنه بالإمام الزاهد و هى رتبة عالية من التوثيق لا يلقب بها إلاّ أجلاء علماء الطائفة كذلک يثبت ما قلناه آنفاً من انتشار الأسناد و المدارک التى يتيح إمكانية التعويل عليها فى مجال التعرف على أحوال الرّجال فى الفترة الزمنية التى عاش فيها صاحب الوسائل – قده – فاحتمال حسية شهادته بتوثيق أبو البركات موجود فتكون شهادته معتبرة لا محالة.

أخبارُ الترجيح

- ٥٤٣- الشيخ أبو البركات على بن الحسين الجوزى الحلى
- عالم صالح محدث، يروى عن أبى جعفر بن بابويه

أمل الآمل، ج ٢، ص: ١٧٩

أخبارُ الترجيح

- [۵۴۳] الشيخ أبو البركات على بن الحسين الجوزى الحلى
- (الشيخ) و فى بعض أسناد أمالى الصدوق: حدثنى السيد العالم أبو البركات- إلخ. و يظهر من قصص الأنبياء أنه سيد حسينى، و كذا من المناقب.
- (الجوزى) الجوزة بالضم قرية بموصل «۱».
- (يروى عن أبى جعفر) و يروى عنه على بن عبد الصمد النيسابورى، و يروى القطب الراوندى عنه بواسطتين، و كذا يروى ابن شهرآشوب عنه بواسطتين على ما يظهر من المناقب.
- و فى أوائل اسناد عيون أخبار الرضا على ما فى بعض النسخ العتيقة هكذا قال:
- حدثنى الشيخ الفقيه العالم أبو الحسن على بن عبد الصمد التميمى" رض" عنه فى داره بنيسابور فى شهور سنة احدى و أربعين و خمسمائة، قال حدثنى السيد الامام الزاهد أبو البركات الخوزى" رض" «۲»، قال حدثنى الشيخ الامام الأوحد أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه الفقيه القمى مصنف هذا الكتاب" رض".

تعليقة أمل الآمل (ميرزا عبد الله افندى اصفهانى)، ص: ۱۹۰

أخبارُ الترجيح

- المجلس الأول
- ١- أخبرني سيدنا الشيخ الجليل العالم أبو الحسن على بن محمد بن الحسين القمى أدام الله تأييده سنة سبع و خمسمائة قال أخبرنا الشيخ الفقيه أبو الحسن على بن عبد الصمد بن محمد التميمى رحمه الله سنة أربع و سبعين و أربعمائة قال أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن على سنة ثلاث و عشرين و أربع مائة و **السيد أبو البركات على بن الحسين الحسينى سنة ست و عشرين و أربع مائة** رضى الله عنهما قالا حدثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى رض يوم الجمعة لاثنتى عشرة ليلة بقيت من رجب من سنة سبع و ستين و ثلاث مائة قال حدثنا يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز بالكوفة قال حدثنى عمى على بن العباس قال حدثنا إبراهيم بن بشر بن خالد العبدى قال حدثنا عمرو بن خالد أبو حمزة الثمالى عن على بن الحسين ع قال القول الحسن يثرى المال و ينمى الرزق و ينسى فى الأجل و يحبب إلى الأهل و يدخل الجنة

الأمالى للصدوق ص : ٢

أخبارُ الترجيح

- حرز آخر لمولاتنا فاطمة ع
- عن الشيخ على بن عبد الصمد قال أخبرنا الشيخ جدى قال أخبرنا الفقيه أبو الحسن رحمه الله قال حدثنا **السيد الشيخ العالم أبو البركات على بن الحسين الحسنى الجوزى** قال حدثنا الشيخ أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى الفقيه قدس الله روحه...

مهج الدعوات (سيد ابن طاووس)ص : ۶

أخبارُ الترجيح

- و هكذا يتضح أن رواية الراوندى صحيحة سنداً.

أخبارُ الترجيح

- و أما الحديث عن مفادها فقد اشتمل مفادها على مرجحين طوليين.

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سَعِيدُ بْنُ هِبَةِ اللَّهِ الرَّاوَنْدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلَّفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ ع إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ- فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ- فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ- فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُوهُ وَ مَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوه

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سَعِيدُ بْنُ هِبَةِ اللَّهِ الرَّاوَنْدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلَّفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ ع إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ- فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ- فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ- فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُوهُ وَ مَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوه

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- الأول – الموافقة و المخالفة مع الكتاب، فيرجّح ما وافق الكتاب على ما خالفه و مقتضاه الاقتصار فی الترجيح على خصوص ما إذا كان أحد الخبرين موافقاً مع الكتاب و الآخر مخالفاً له فلا يكفی مجرد مخالفة أحدهما للكتاب فی ترجيح الآخر عليه.

أخبارُ الترجيح

- اللهم إلاّ أن يستظهر كفاية ذلک بالتعدی و الفهم العرفی بـدعوی: أن مناسبات الحكم و الموضوع العرفية فی باب جعل الحجية و الطريقيـة تقتضی أن يكون الميزان فی الترجيح عدم المخالفة مع الكتاب الكريم لوضوح عدم مجیء جميع التفاصيل و جزئيات الأحكام الشرعية فيه، فيكون المراد من الموافقة عدم المخالفة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۷-۳۵۸

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سَعِيدُ بْنُ هِبَةِ اللَّهِ الرَّاوَنْدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلَّفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ ع إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ- فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ- فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ- فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُوهُ وَ مَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوه

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- الثانی – المخالفة و الموافقة مع العامة فیرجّح ما خالف أخبارهم علی ما وافقها.
- و قد یقال باختصاص هذا الترجیح بما إذا کانت المخالفة و الموافقة مع أخبارهم لأنه الّذی نصّ علیه الحدیث، إلاّ أن الصحیح التعدی إلی الموافقة و المخالفة مع فتاواهم و آرائهم أیضا و إن کانت علی أساس غیر الأخبار من أدلة الاستنباط عندهم فإنه لا فرق بینه و بین الموافقة مع أخبارهم فی الترجیح القائم علی أساس نکتة طریقیة لا تعبدیة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۸

أخبارُ الترجيح

- و المستفاد من الرواية طولية الترجيحين و أن الأول منهما مقدم فى مقام علاج التعارض على الثانى كما هو واضح.

أخبارُ الترجيح

- و أما الحديث عن نسبتها إلى سائر الأخبار:
- فبلحاظ أخبار التخيير لو تم شيء منها تكون رواية الراوندى أخص مطلقاً باعتبارها تثبت الترجيح فى قسم خاص من حالات التعارض و هو ما إذا كان أحد المتعارضين موافقاً مع الكتاب أو مخالفاً مع العامة،
- و أما بلحاظ أخبار الترجيح الأخرى أو أخبار التوقف و الإرجاء، فسوف نتعرض إلى نسبتها مع رواية الراوندى لدى التعليق على كل واحد منها.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۸

أخبارُ الترجيح

- و من جملة أخبار الترجيح بمخالفة العامة، رواية الحسين بن السرى قال:
- «قَالَ أَبُو عَبدِ اللّهِ عليه السلام: إذَا وَرَدَ عَلَيكُم حَدِيثَانِ مُختَلِفَانِ فَخُذُوا بِمَا خَالَفَ القومَ»«».

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۸

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٣ وَ بِالْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَجُلٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ السَّرِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَخُذُوا بِمَا خَالَفَ الْقَوْمَ.

- سَعِيدُ بْنُ هِبَةِ اللَّهِ الرَّاوَنْدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلَّفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- و هى ساقطة سنداً، و لكنها موافقة دلالة مع رواية الراوندى فى ترجيح ما خالف العامة على ما وافقهم بعد أن تعدينا فى فهم رواية الراوندى إلى مطلق المخالفة مع فتاواهم.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۸

أخبارُ الترجيح

- نعم هذه الرواية مطلقة تشمل صورة مخالفة الخبر المخالف مع العامة للكتاب الكريم أيضا فلا بدّ من تقييدها برواية الراوندى باعتبارها تدل على الترتيب و تخصيص هذا المرجّح بما إذا لم يتم فى المرتبة السابقة الترجيح بموافقة الكتاب.

أخبارُ الترجيح

- و منها – صحيحة الحسن بن الجهم و هى كسابقتها فى الدلالة.

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٤ ❊وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ السَّعْدَآبَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ قُلْتُ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ ع هَلْ يَسَعُنَا فِيمَا وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْكُمْ إِلَّا التَّسْلِيمُ لَكُمْ فَقَالَ لَا وَ اللَّهِ لَا يَسَعُكُمْ إِلَّا التَّسْلِيمُ لَنَا فَقُلْتُ فَيُرْوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع شَيْءٌ وَ يُرْوَى عَنْهُ خِلَافُهُ فَبِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ فَقَالَ خُذْ بِمَا خَالَفَ الْقَوْمَ- وَ مَا وَافَقَ الْقَوْمَ فَاجْتَنِبْه.
- ❊ سعيد بن هبة الله الراوندى فى رسالته التى ألفها فى أحوال أحاديث أصحابنا و إثبات صحتها عن محمد بن على بن عبد الصمد عن أبيه عن أبى البركات على بن الحسين[تعليق] عن ابن بابويه[ضمير]

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٨

أخبارُ الترجيح

- و منها – رواية محمد بن عبد اللّه قال: «قُلتُ للرّضا عليه السلام: كَيفَ نَصنَعُ بالخَبَرَين المُختَلِفَين؟ فَقَالَ: إذَا وَرَدَ عَلَيكُم خَبَرَان مُختَلِفَان فَانظُرُوا إلى مَا يُخَالِفُ مِنهُمَا العَامّةَ فَخُذُوهُ و انظُرُوا إلى مَا يُوَافِقَ أخبَارَهُم فَدَعُوهُ»«».
- و هی کالسابقتین أیضا.

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٦٧ ❊وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ السَّعْدَآبَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِلرِّضَا ع كَيْفَ نَصْنَعُ بِالْخَبَرَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فَقَالَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ خَبَرَانِ مُخْتَلِفَانِ فَانْظُرُوا إِلَى مَا يُخَالِفُ مِنْهُمَا الْعَامَّةَ فَخُذُوهُ وَ انْظُرُوا إِلَى مَا يُوَافِقُ أَخْبَارَهُمْ فَدَعُوه.

- ❊ سعيد بن هبة الله الراوندى فى رسالته التى ألفها فى أحوال أحاديث أصحابنا و إثبات صحتها عن محمد بن على بن عبد الصمد عن أبيه عن أبى البركات على بن الحسين[تعليق] عن ابن بابويه[ضمير]

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٩

أخبارُ الترجيح

- و منها – مرسلة الطبرسی عن سماعة بن مهران عن أبی عبد اللّه علیه السلام: «قُلتُ: یَردُ عَلَینَا حَدِیثَانِ واحِدٌ یَأمُرُنا بالأخذِ بهِ وَ الآخَرُ یَنهَانَا عَنهُ؟ قَالَ لَا تَعمل بوَاحِدٍ مَنهَا حَتّی تَلقَی صَاحِبَکَ فَتَسأَلُهُ. قُلتُ: لاَ بُدّ أن نَعمَلَ بِوَاحِدٍ منهَا؟ قَالَ: خُذ بِمَا فِیهِ خِلَافُ العَامّةِ»«».

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۹

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٧٥ وَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ يَرِدُ عَلَيْنَا حَدِيثَانِ وَاحِدٌ يَأْمُرُنَا بِالْأَخْذِ بِهِ وَ الْآخَرُ يَنْهَانَا عَنْهُ قَالَ لَا تَعْمَلْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا حَتَّى تَلْقَى صَاحِبَكَ فَتَسْأَلَهُ قُلْتُ لَا بُدَّ أَنْ نَعْمَلَ (بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا)- قَالَ خُذْ بِمَا فِيهِ خِلَافُ الْعَامَّةِ

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١٢٢

أخبارُ الترجيح

- و لو لا إرسالها كنا نقيد بها إطلاق رواية الراوندى فى الترجيح بمخالفة العامة بما إذا كان يتحتم العمل بأحد المتعارضين فى زمان حضور الإمام عليه السلام، و لكنها ساقطة سنداً بالإرسال، كما أنها من ناحية سكوتها عن الترجيح بموافقة الكتاب تقيّد برواية الراوندى.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۵۹

أخبارُ الترجيح

- و منها – رواية عبيد بن زرارة عن أبي عبد اللّه عليه السلام: «قَالَ: مَا سَمِعتهُ مِنّي يَشبَهُ قَولَ النّاسِ فِيهِ التّقِيّة، وَ مَا سَمِعت منّى لاَ يَشبَهُ قَولَ النّاسِ فَلاَ تَقِيّةَ فِيهِ»«».

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۶۰

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٧٩ وَ(مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَن) بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا سَمِعْتَهُ مِنِّي يُشْبِهُ قَوْلَ النَّاسِ فِيهِ اَلتَّقِيَّةُ وَ مَا سَمِعْتَ مِنِّي لَا يُشْبِهُ قَوْلَ النَّاسِ فَلَا تَقِيَّةَ فِيهِ.

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١٢٣

أخبارُ الترجيح

- إلاّ أن هذه الرواية واردة فی طبیعی الخبر لا خصوص المتعارضین فقد یقال بأنها تدل علی سقوط ما یشبه العامة عن الحجیة مطلقاً، غیر أن الظاهر کون المراد من مشابهة قول الناس أن یکون الحدیث متضمناً لنفس الأسالیب و الأصول الموضوعیة التی یتبناها الناس و یستدلون بها فی مقام استنباط الحکم الشرعی، و مثل ذلک لا یبعد أن یکون قرینة نوعیة عقلائیة علی صدور الحدیث تقیة، فتکون ساقطة عن الحجیة علی القاعدة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۶۰

أخبارُ الترجيح

- و من جملة ما قد يستدل به على الترجيح بالكتاب، رواية الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام قال: «قُلتُ لَهُ يَجيئُنَا الأحَادِيثُ عَنكُم مُختَلِفَة فَقَالَ: مَا جَاءَکَ عَنّا فَقِس عَلى كِتَابِ اللّهِ عَزّ وَ جَلّ وَ أحَادِيثِنَا فَإن كَانَ يَشبَهُهُمَا فَهُوَ مِنّا وَ إن لَم يَكُن يَشبَهُهُمَا فَلَيس مِنّا. قُلتُ: يَجيئُنَا الرّجُلان وَ كِلاَهُمَا ثِقَةٌ بحَدِيثَين مُختَلِفَين وَ لاَ نَعلَمُ أيّهُمَا الحَقُ؟ قَال: فَإذَا لَم تَعلَم فَمُوَسّعٌ عَلَيکَ بِأيّهِمَا أخَذتَ»«».

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۶۰

أخبارُ الترجيح

- ٣٣٣٧٣ وَ (أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ الطَّبْرِسِيُّ فِي الْإِحْتِجَاجِ)عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ الرِّضَا ع قَالَ قُلْتُ لَهُ تَجِيئُنَا الْأَحَادِيثُ عَنْكُمْ مُخْتَلِفَةً فَقَالَ مَا جَاءَكَ عَنَّا فَقِسْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَحَادِيثِنَا فَإِنْ كَانَ يُشْبِهُهُمَا فَهُوَ مِنَّا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يُشْبِهُهُمَا فَلَيْسَ مِنَّا قُلْتُ يَجِيئُنَا الرَّجُلَانِ وَ كِلَاهُمَا ثِقَةٌ بِحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَ لَا نَعْلَمُ أَيُّهُمَا الْحَقُّ قَالَ فَإِذَا لَمْ تَعْلَمْ فَمُوَسَّعٌ عَلَيْكَ بِأَيِّهِمَا أَخَذْتَ

- الرواية، كما مر، مرسلة.

وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١٢٢

أخبارُ الترجيح

- إلاّ أن هذه الرواية لا تدل على الترجيح بموافقة الكتاب و السنّة و إنما مساقها مساق بعض أخبار الطرح الدالة على إناطة حجية الخبر بوجود شاهد يشبهه من الكتاب الكريم فلا تكون من أخبار الترجيح بل من أخبار الطرح، نعم ما جاء فى ذيلها يدل على التخيير فى موارد التعارض فتكون من أخبار التخيير التى لا بد من تقييدها بأخبار الترجيح ان تمت فى نفسها إلاّ أن سندها غير تام للإرسال فيه.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۳۶۰-۳۶۱

أخبارُ الترجيح

- و من جملة ما يدل على الترجيح بهذا المرجح، مقبولة عمر بن حنظلة و مرفوعة زرارة اللتان يقع الحديث عن مفادهما مفصلاً فـى التـرجيح بالصفات.
- و هكذا يتضح أن الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة تـام علـى أساس رواية الراوندى المتضمنة للترجيح بهما بنحو الترتب و الطوليـة بينهما.